14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
محمد هشام باشراحيل

718188808 ■ ايميل المؤسسة والصحيفة 14october1968@gmail. com ■ ايميل الإعلانات Adv. 14october1968@gmail com

الاثنين 2 فبراير 2026 م الموافق 14 شعبان 1447 هـ - العدد 18073 - السنة 58 - رقم الإيداع 2 - 8 صفحات - 200 ريال

14 أكتوبر 14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

الريادة والتميز في مجال الطباعة والأعمال التجارية

خدماتنا: • طباعة الكتب • تجليد الكتب • طباعة المجلات والصحف • طباعة المفكرات والتقويم • طباعة كافة الفواتير والسندات والسجلات • طباعة الأعمال الفنية • أعمال النشر خدمات التسويق • خدمات التوزيع • التصميم والتنسيق • طباعة كافة المطبوعات الورقية.

الموقع الإلكتروني لمؤسسة 14 أكتوبر
www.14october.com

«أونمها» والحديدة والبحر الأحمر

د. محمد قباطي

قراءة استراتيجية لقرار إنهاء بعثة «أونمها» تكشف تحوّل الحديدة من جبهة مجمّدة إلى عقدة جيوسياسية تتقاطع فيها معادلات الردع، والسيادة اليمنية، وأمن البحر الأحمر، في لحظة تصعيد إقليمي غير مسبوقة.

لم يكن قرار مجلس الأمن بإنهاء بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة «أونمها» مجرد خطوة إجرائية أو مراجعة تقنية لبعثة أممية استنفدت زمنها، كما يحاول البعض تقديمه في الخطاب الدبلوماسي الرسمي. بل إن هذا القرار، إذا ما قُرئ في سياقه السياسي والأمني الأوسع، يحمل دلالة أعمق بكثير: إنه إعلان غير مباشر عن فشل نموذج «الإدارة الجزئية للنزاع»، وبداية تحوّل في طريقة فهم المجتمع الدولي للصراع في اليمن، ولمعادلة الردع، ولموقع البحر الأحمر وباب المندب في منظومة الأمن الإقليمي والدولي.

الحديدة كمنطقة استثناء وفشل التجميد

منذ توقيع اتفاق ستوكهولم نهاية عام 2018، جرى التعامل مع الحديدة بوصفها «منطقة استثناء» مجمّدة سياسيًا وعسكريًا. تم تجميد الجبهة هناك لا حلّها، وتعليق جوهر الصراع بدل معالجته. لكن ما حدث فعليًا هو العكس: تحوّلت الحديدة إلى مساحة رمادية تُدار عبر بعثة أممية محدودة الصلاحيات، بينما استثمر الحوثيون هذا الجمود لتحصين مواقعهم وعسكرة الموانئ وتحويل المدينة إلى منصة ضغط وابتزاز. وبمرور الوقت، أصبحت «أونمها» منطقة عازلة سياسية تحمي الأمر الواقع بدل تغييره.

نهاية نموذج الإدارة الجزئية للنزاع

إنهاء «أونمها» يعني نهاية نموذج كامل في إدارة الصراع اليمني: نموذج يقوم على تجميد جبهة واحدة وتحييد ملف استراتيجي على أمل تهدئة عامة. هذا النموذج أثبت فشله لأنه لم يعالج جذور الصراع بل ساهم في تكريس اختلال ميزان القوة، وربط مصير الموانئ اليمنية بأجندات إقليمية عابرة للدولة.

لقد جرى التعاطي مع الحديدة كملف منفصل عن السياق الوطني الأشمل، وكأن تجميدها يمكن أن يمنع تمدد الصراع أو يخفف من حدته، بينما الواقع أثبت أن تجميد الجبهات دون معالجة البنية السياسية والاجتماعية للصراع لا يؤدي إلى الاستقرار، بل يفاقم حالة التعليق ويحوّل مناطق التجميد إلى بؤر توتر كامنة.

البحر الأحمر بين الردع البحري والردع الداخلي

التحوّل الأهم اليوم أن البحر الأحمر لم يعد ممرًا تجاريًا محايدًا بل مسرحًا مباشرًا للصراع الجيوسياسي. الهجمات الحوثية وتهديد الملاحة والتحشيد العسكري الأمريكي تؤكد أن الردع البحري وحده غير كاف. فالقوة البحرية تحتوي التهديد مؤقتًا لكنها لا تفكك جذوره. الردع الحقيقي يجب أن يُبنى داخل اليمن عبر استعادة السيادة وتمكين الدولة وربط الأمن البحري بالأمن المجتمعي والوطني.

التصعيد الإقليمي وإعادة فتح الملف اليمني

التحشيد العسكري الأمريكي واحتمالات توجيه ضربة لإيران يعيدان اليمن إلى قلب المعادلة الإقليمية. فاليمن ليس ساحة هامشية بل إحدى ساحات الصراع غير المباشر. الحوثيون جزء من شبكة إقليمية، وأي تصعيد مع إيران سينعكس بالضرورة على البحر الأحمر وباب المندب.

في هذا السياق، تصبح الحديدة أكثر من مجرد مدينة ساحلية أو مرفق اقتصادي، بل نقطة ارتكاز في معادلة الردع الإقليمي، حيث تتداخل الحسابات المحلية مع توازنات القوى الدولية، ويعاد طرح سؤال السيادة اليمنية بوصفه جزءًا لا يتجزأ من أمن الممرات البحرية العالمية.

الخلاصة الاستراتيجية

إنهاء «أونمها» ليس إجراءً إداريًا بل إشارة استراتيجية إلى أن المجتمع الدولي بدأ يدرك حدود النموذج الذي اتبعه في اليمن. لا استقرار في البحر دون استقرار على اليابسة، ولا ردع دون دولة، ولا أمن للممرات الدولية دون سيادة وطنية حقيقية. الحديدة لم تعد جبهة مجمّدة بل إحدى بوابات الصراع الرئيسية في لحظة إقليمية مفصلية.

تنويه: هذا النص هو النسخة العربية التحليلية المنقّحة والموسّعة للمقال المنشور باللغة الإنجليزية في مجلة THE WASHINGTON OUTSIDER بتاريخ 27 يناير 2026.

مدير مكتب الصناعة بعدن يوجه بتكثيف الجهود لحماية المستهلك خلال شهر رمضان المقبل

عدن/ خاص:
تفقد مدير عام مكتب وزارة الصناعة والتجارة بالعاصمة عدن، وسيم العُمري، أمس، فرع المكتب في مبنى السلطة المحلية بمديرية المنصورة، وذلك بالتزامن مع اقتراب حلول شهر رمضان المبارك.

ووجه العُمري بتكثيف النزول الميداني المفاجئ لضبط أسعار السلع الأساسية والرمضانية، محذراً من أي محاولات للاستغلال أو الاحتكار مع اقتراب شهر رمضان، موضحاً أن هذه التحركات تأتي تنفيذاً لتوجيهات وزير الدولة، محافظ العاصمة عبدالرحمن شيخ، الذي يولي مديرية المنصورة اهتماماً خاصاً نظراً لثقلها السكاني، مشيدًا في السياق بالتنسيق المستمر مع مدير عام المديرية أحمد الداؤودي.

من جانبه، أكد مدير مكتب الصناعة بالمنصورة فيصل محمد، أن المكتب وضع خطة طوارئ تتناسب مع مساحة المديرية وكثافتها، لضمان تغطية كافة الأسواق والمراكز التجارية وتطبيق القانون بحق المتلاعبين بالأسعار.

الشركة اليمنية للغاز تتخذ إجراءات لضمان استقرار التموين خلال شهر رمضان

مأرب / سبأ:
اتخذت الشركة اليمنية للغاز خلال اجتماعها الاستثنائي أمس بمقرها في صافر بمحافظة مأرب عدداً من الإجراءات والتدابير لضمان استمرار استقرار السوق المحلية في المحافظات المحررة خلال شهر رمضان المبارك ومنع حدوث أي أزمات مفتعلة.

وقال المدير التنفيذي للشركة المهندس محسن بن وهيط ان الاجتماع ناقش الوضع التمويلي الحالي وآليات مواجهة الأزمات المفتعلة خلال الأسابيع الماضية واتخذت الشركة إجراءات عقابية بحق الوكلاء والملاك المتلاعبين بمادة الغاز المنزلي إضافة إلى توجيه دائرة صافر للغاز بالتحميل اليومي للكميات المعتمدة وفق جدول التوزيع المعتمد.

وأضاف بن وهيط أن الشركة عملت خلال يناير الماضي على مضاعفة كميات الغاز المرسلة إلى العاصمة المؤقتة عدن لتلبية احتياجات السوق حيث بلغت عدد المقطورات 295 مقطورة، بزيادة قدرها 120 مقطورة مقارنة بنفس الفترة من العام 2025".

وأكد أن الشركة تمكنت من استعادة التوازن التمويني وإنهاء الأزمات المفتعلة من قبل ضعاف النفوس وملاك الطرومبات غير المرخصة.. داعياً السلطات المحلية إلى التعاون في إغلاق هذه المحطات غير القانونية.. مشيراً إلى أن زيادة الطلب على الغاز المنزلي في المحافظات المحررة نتجت عن تحويل نحو 75 بالمائة من المركبات للعمل بالغاز بدلاً من البترول لرخص كلفته وفق إحصاءات الشركة.

البرنامج السعودي ينفذ مشاريع تنموية بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية

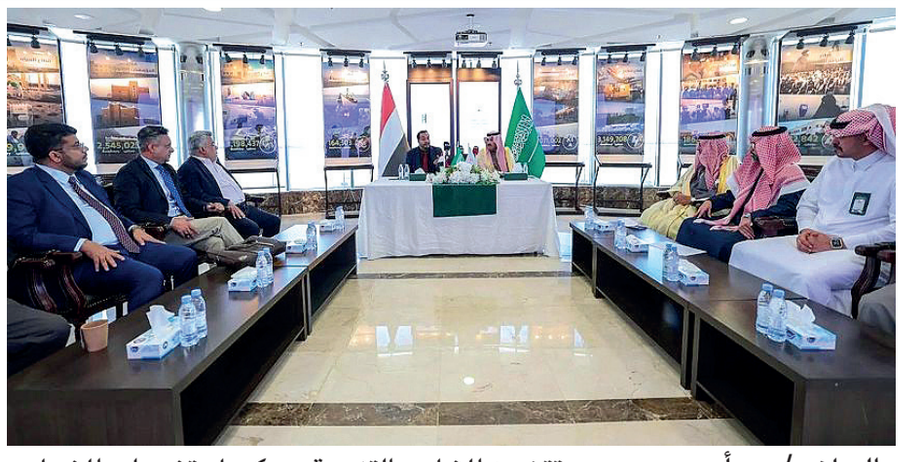

الرياض / سبأ:
وقّع البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، أمس اتفاقية لتنفيذ تسعة مشاريع تنموية مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، بحضور وزير الصحة العامة والسكان في حكومة تصريف الأعمال، الدكتور قاسم بحيبح، ووزير التربية والتعليم في حكومة تصريف الأعمال، طارق العكبري.

ومثّل البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن في توقيع الاتفاقية المشرف العام السفير محمد آل جابر، فيما مثّل الصندوق الاجتماعي للتنمية المدير التنفيذي حسام قايد.

وتتضمن المشاريع التنموية تنفيذ أربعة مشاريع صحية في محافظات لحج وتعز والضالع، تشمل إنشاء مستشفى العين الريفي بمديرية المواسط في محافظة تعز، وإنشاء مستشفى الضالع الريفي، حيث يضم المستشفيان أقسام العيادات الباطنية، والأنف والأذن والحنجرة، وطب الأسنان، إضافة إلى أقسام التنويم والطوارئ والولادة والعمليات، وغرف التعقيم، ورعاية الأمومة والطفولة، وغرف التطعيم، والصيدلية، والمختبرات، وبنك الدم، والأشعة السينية.

كما تشمل المشاريع الصحية إنشاء وتجهيز مركز الأمومة والطفولة في منطقة رأس العارة بمحافظة لحج، ويضم غرفة عمليات قيصرية، والولادة الطبيعية، والعناية المركزة، والإفاقة، والمختبرات، والأشعة، إلى جانب مشروع إنشاء وتجهيز مركز طوارئ التوليد في رأس العارة، ويشمل أربع عيادات، ومختبراً، وغرف ولادة طبيعية وقيصرية، وأقسام التنويم والإفاقة، وجناح حضانات الأطفال، والعناية المركزة للأطفال.

وتشمل الاتفاقية أيضًا تنفيذ خمسة مشاريع تعليمية لبناء مدارس نموذجية في محافظات مأرب، ولحج، والضالع، وشبوة، وأبين، تتضمن توفير معامل علمية، ومعامل للحاسب الآلي، ومرافق للأنشطة الرياضية تشمل ملعبًا مزدوجًا لمختلف الألعاب، إضافة إلى مكاتب للكادرين الإداري والتعليمي.

كما سيتم تجهيز المدارس بالأثاث المدرسي والمعامل التعليمية، مع مراعاة تصميم المباني التعليمية بما يتناسب مع احتياجات ذوي الإعاقة، بما يسهم في تسهيل حركتهم داخل المدارس، وتعزيز فرص حصولهم على تعليم شامل وآمن.

يوميات

لماذا تختلف المرتبات حين تتساوى التضحيات؟

يكتبها / عدنان القيناشي

إلى من يهمه أمر استقرار الأمن وإحلال العدالة، وإلى مستشار قائد القوات المشتركة لتحالف دعم الشرعية في عدن، اللواء الركن فلاح الشهراني، مع التحية والتقدير...

يبرز اليوم تساؤل ملحّ في أوساط الجنود والضباط التابعين للتحالف العربي، أولئك الذين يخوضون معارك شرسة ضد مليشيا الحوثي والتنظيمات الإرهابية، ويؤدون دورًا محوريًا في تأمين المناطق المحررة، وحمايتها من أي تدخلات خارجية أو محاولات لزعزعة الأمن والاستقرار، إلى جانب قوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، هذا التساؤل يتمحور حول مبدأ أساسي لا يمكن تجاوزه: أين العدالة في صرف مرتبات الجنود والضباط؟

ففي الوقت الذي يقدّم فيه هؤلاء تضحيات جسيمة، ويعملون في ظروف أمنية ومعيشية بالغة الصعوبة، تفاجأ الكثير منهم بصرف مرتبات متفاوتة دون أي توضيح أو مبرر واضح، فقد تم صرف 1000 ريال سعودي لبعض الألوية، في حين صُرفت 500 ريال سعودي فقط لألوية أخرى، رغم أن الجميع يؤدون المهام نفسها، ويقاتلون العدو نفسه، ويتبعون القيادة ذاتها، ويقفون في الخندق ذاته دفاعًا عن الأرض والأمن والاستقرار.

والأكثر إثارة للتساؤل، أن هذه الخطوة جاءت على خلاف ما تم التصريح به رسميًا، فعندما وصلتم إلى عدن أعلنتم بوضوح «أتينا ولم نقص أحدًا»، وهو تصريح بعث برسالة طمأنة، وأعطى انطباعًا بأن المرحلة القادمة ستقوم على الشمول والعدالة وعدم التمييز، كما صرّحتم على فيسبوك وتويتر بأن المملكة العربية السعودية ستتولى صرف مرتبات القوات التابعة للتحالف العربي، في خطوة اعتبرها الجنود تقديرًا لدورهم وتضحياتهم.

غير أن الواقع جاء مخيبًا للآمال، إذ فوجئ الجنود بأن الصرف لم يكن موحدًا، بل شابه تفاوت كبير بين لواء وآخر، بل وبين أفراد وضباط يؤدون الواجب نفسه، وهنا يطرح السؤال نفسه بقوة: هل هذه هي العدالة التي وُعد بها الجنود؟ وهل يعقل أن يُكافأ من يضحي بحياته بنصف ما يحصل عليه زميله دون سبب معلن أو معايير واضحة؟

إن هذا التمييز لا ينعكس فقط على الوضع المعيشي للجنود وأسرهم، بل يؤثر بشكل مباشر على الروح المعنوية، ويخلق شعورًا بالإقصاء والظلم، وقد يؤدي إلى فقدان الثقة في القرارات القيادية، فالعدالة في المرتبات ليست مجرد مسألة مالية، بل هي ركيزة أساسية للاستقرار والانضباط العسكري، وأحد أهم عوامل تعزيز الولاء والانتماء.

وعليه، فإن المطالبة اليوم ليست سوى مطلب مشروع وعادل، يتمثل في توحيد مرتبات الجنود والضباط التابعين للتحالف العربي، أو على الأقل توضيح الأسس والمعايير التي تم على أساسها هذا التفريق، بكل شفافية ومسؤولية، فهؤلاء الجنود لم يقصّروا في واجبهم، ولم يتأخروا عن ميادين القتال، ولم يميّزوا بين منطقة وأخرى في أداء مهامهم، فلماذا يُميَّز بينهم في حقوقهم؟

إن العدل هو أساس القوة، وبدونه لا يمكن بناء مؤسسة عسكرية متماسكة، ولا تحقيق الأمن والاستقرار المنشودين، والإنصاف اليوم ليس خيارًا، بل ضرورة تحتمها التضحيات الكبيرة التي قدمها ويقدمها الجنود والضباط في سبيل الوطن والمنطقة.

وداعاً نبراسنا شوقي العولي

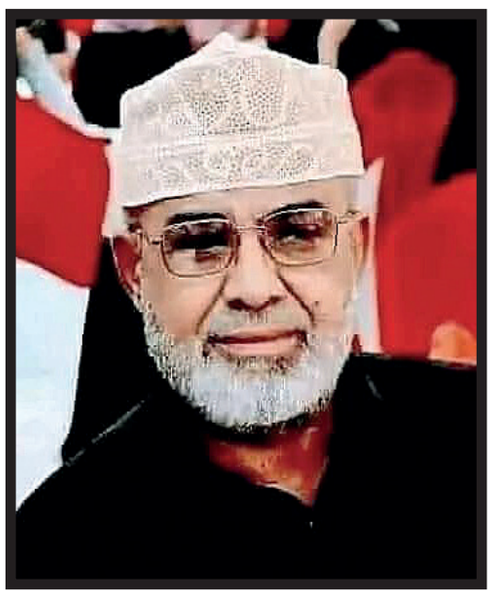

الأستاذ/ شوقي العولي ـ الغني عن التعريف بمساراته العملية والنقابية وعلاقاته الأكثر توطيداً بكل من عرفه كزميل مهنة أو كصديق أو كمدافع عن حقوق زملائه والحريص على نيلهم حقوق التأهيل والتطبيب وحقوق اصابة العمل، ولعل الجميع مازالوا يشكرون له فضل تشكيل أول جمعية عمالية تعطي للعاملين في المؤسسة وأسرهم حق التكفل بمجانية التطبيب والعلاجات.

ونحن في دوامة هذه الفاجعة القدرية نعت قيادة المؤسسة ممثلة بالأستاذ/ محمد هشام باشراحيل رئيس مجلس الادارة ـ رئيس التحرير والاستاذ الزميل زكريا السعدي مدير التحرير.. نعت الأستاذ المهندس/ شوقي العولي واصفة مشواره العملي في اطار المؤسسة بأنه زاخر بالعطاء والجهد التطويري المواكب للتحديث العصري وحبية الروح الأخوية الصادقة التي تحلى بها الفقيد طوال مشواره العملي وحبه لتطوير الملكات المهنية لكل زملائه باعتباره ظل سنوات رئيساً للجنة النقابية ورئيساً للجمعية الخيرية في المرفق.

وبقلوب خافقة بالحزن والاسى، لا نمتلك سوى أن نقول: تغمد الله الفقيد بحسن رضوانه وتقبله بفسيح جناته وألهم اهله وذويه الصبر والسلوان.

(إنا لله وإنا إليه راجعون)

لعله القدر .. حكمة المولى عز جل ولعلها فجائع الموت المفاجئ تتوالى علينا نحن الأكتوبريين تباعاً وتزامناً مع نوبات التوعك المفاجئ .. أقول خلال العام المنصرم وبزوغ عامنا الحالي 2026م داهمتنا الأقدار بفقدان ثلة من ألمع وأكفأ كوادرنا الصحفية والهندسية وبتزامن مع الانتكاسات المفاجئة المنهكة لأجساد وصحة ثلة اخرى تلو اخرى.

وها نحن ذا نفتقد بقلوب دامية وقلوب دامعة المهندس المطبعي ـ الكهربائي المخضرم

رئاسة مصلحة الأحوال المدنية توضح أمرًا مهمًا

عدن/خاص:
نفى رئيس مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني اللواء الركن الدكتور محمد باهارون، نفياً قاطعاً صحة الخبر المتداول بشأن صدور تعميم منسوب إلى مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني، والمتضمن توجيهات بعدم التواصل أو استكمال إجراءات المواطنين القادمين من المناطق الشمالية إلا عبر الإدارة العامة بكريتر – محافظة عدن.

ويؤكد رئيس المصلحة أن هذا التعميم غير صادر عن رئاسة المصلحة، ولا يمثل سياساتها أو توجيهاتها الرسمية في تقديم الخدمات للمواطنين، لاسيما أصحاب الحالات والظروف الطارئة، مشدداً على أن المصلحة مستمرة في أداء واجباتها وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها، وبما يضمن خدمة جميع المواطنين دون تمييز.

كما يدعو رئيس المصلحة الجميع إلى تحري الدقة والمسؤولية، وعدم تداول أي تعاميم أو توجيهات إلا تلك الصادرة رسمياً والمعتمدة من قيادة مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني.